

# أصبح بعد الاستفتاء أقوى رئيس في تاريخها منذ مؤسس جمهوريتها «أتاتورك»

## تركيا بين «إصلاحات» .. وصلحيات رئيسها «أردوغان»



### «شارع قطر» في اسطنبول يقودك إلى أهدافك دون التواء أو أعباء أو عناء

.. ويرى المتقنون أيضاً أن رئيس جمهوريتهم لا يتحمل النقد، ولا يتقبل سماع الرأي الآخر، ولهذا يسعى بشراسة مفرطة لإسكات أي صوت يعارض سياساته! .. وأستطيع القول إن المشهد في تركيا ليس بالمسور الذي يحاول العارضون تصويره، ولا بالمراد الذي يسمي المتقنون لتكوينه، كما أنه ليس بالبياض الناصع الذي يحاول الميادين اختارها!

**.. وكنت قبل أيام في تركيا،** قبل انطلاق استفتاء التاريخي على التعديلات الدستورية، وكان كثيرون في شوارعها يحملون صور رئيسهم «أردوغان»، تصدرها كلمة «إيفيت»، وتعني «نعم»، للاستفتاء، الذي جاءت نتاجه وفقاً لما سعى إليه رئيس الجمهورية.. .. ويعكس الاتصال العائلي الذي أجراه حضرة صاحب السمو الشيخ **تميم بن حمد آل ثاني** وزير الإعلام عن نتائج الاستفتاء مع الرئيس رجب طيب أردوغان خصوصية العلاقات القطرية- التركية.

.. وتشهد العلاقات بين الدولة وأقربة التي انطلقت رسمياً عام 1979 بافتتاح سفارتي البلدين في العاصمةين تكاملاً وتبسيقاً على كافة المستويات في «عهد أردوغان»، انطلاقاً من الروى المشتركة للدولتين الشقيقتين، في مجال القضايا الإقليمية والدولية.

.. وتلتقي مواقف البلدين في العديد من الملفات الخارجية والقضايا الإقليمية، خصوصاً الأزمة السورية، وما يتعلق بالهوان الإسرائيلي المتكرر على الشعب الفلسطيني الشقيق، وانتهاك حقوقه الشرعية المنتشرة على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، والتي تدعمها القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، بالإضافة إلى حرص الدولة وأقربة على تخفيف المعاناة الإنسانية في قطاع غزة الحاصر.

.. ولا تقتصر العلاقات القطرية- التركية على المواقف السياسية المتطابقة، بل يقتررب الأمر من **الشراكة الاستراتيجية**، التي ظهرت في أبهى وأقصوى صورها خلال **مؤقت الدولة الداعم للرئيس «أردوغان»**، وحكومته المتخفية ديمقراطياً، في مواجهة محاولة الانقلاب الفاشلة، التي شهدتها بلاده في منتصف يوليو الماضي.

.. وكانت **قطر** أول دولة على وجه الكرة الأرضية بادرت إلى إبانة الانقلاب الفاشل في لحظاته الأولى- في الوقت الذي كان فيه **العسكر يتهربون بديوانهم** في الشوارع، ويسعون لإحكام سيطرتهم على البلاد، مؤكدة تضامنها الكامل مع تركيا وشعبها الشقيق، ورهبها المتخفي في كافة الاجراءات التي اتخذتها حكومته الشرعية، لحماية سيروتها الديمقراطية.

.. وتتوججاً **للخصوصية** التي تميز العلاقات القطرية- التركية تم تدشين شارع باسم «قطر» في حي «ساريير»، الذي يعتبر واحداً من أرق وأهم أحياء الشطر الأوروبي في مدينة «اسطنبول»، مما يعكس الروابط التيمية بين البلدين، التي يربطها رمزياً برباط وثيق ذلك الطريق، الممتد بطول 3 كيلو مترات ونصف.

.. ويحمل ذلك الشارع العديد من السمات، والغزير من العلامات، والكثير الإشارات، باعتباره **طريقاً حيوياً** يساهم في تقريب المسافات، ويمثل **نقطة وصل، وتواصل، واتصال** بين **حشنتين**، ولا أقول التجانب، ويساعد مرتاديه على الوصول بسهولة وسلاسة وسلامة إلى أهدافهم المنشودة.

.. ويشكل «شارع قطر» في «مدينة السلاطين» خطاً مستقيماً بلا التواء، أو انواء، ومن خلاله يمكن الإبلاغ بلا عناء أو معاناة على «بورصة اسطنبول»، وجامعنا التقنية، وحديقة «أمير جان كوروس»، التي تحتوي على أكثر من 120 نوعاً من الأشجار والنباتات النادرة والزهور الجميلة، أشهرها «التوليب» الموجودة هناك بخلاف ألوانها، وصولاً إلى ضفاف مضيق «البنفسور»، حيث تلتقي هناك بين ضفتيه القارتان الآسيوية والأوروبية، وحيث يتواصل هناك شعوب القارات والحضارات والثقافات المتنوعة.

.. ويعيدنا عن ذلك «الشارع القطري»، وعلى الضفة الأخرى من المدينة، يشعر سكان حي «قاسم باشا»، الذي قضى فيه «أردوغان» طفولته **البانسة القديرة**، أن رئيسهم يعبر عن صوتهم، ويعكس صوتهم.

.. وهناك يمكن للرائد أن يعرف **الرأس الأكبر** في فوز «أردوغان» بالاستفتاء على التعديلات الدستورية، حيث توجد له قاعدة شعبية ذات كفاءة بشرية!

.. هناك في ذلك الحي ليس رئيسي غريباً أن تجد أحدهم يقول لك، وهو يتناول فطيرة من «المصيط» المشعب بالسمسم، الذي يعبر «وجه القنار»، في تركيا، بينما يلوح بيده الأخرى حاملاً علم **بلاد الأحمر** الذي يتوسطه هلال أصفر:

**«إذا أمرني أردوغان بالوت، سأفعل أي شيء من أجله»!**

.. ويمثل انضمام تركيا إلى «الاتحاد العني» **طموحاً قديماً** بالنسبة للأتراك، حيث دخلت بلادهم في المفاوضات الشائكة بل الشريكة، منذ عام 2005، لكنها لم تحرز تقدماً إيجابياً منذ ذلك الحين، لوجود العديد من العوائق التي **يتخطفون** على الانضمام التركي، لعدة أسباب **تاريخية** وسياسية وعقائدية وثقافية وغيرها، وفي مقدمتها **النمسا**، التي أعلن وزير خارجيتها، **سيباستيان كورز** أن تعزيز صلحيات «أردوغان» يجب أن تجعل الاتحاد القاري يتعامل معها بصراحة وصرامة، ويذيعي أن تؤدي إلى **إيقاظ انضمام تركيا**، لأن نتائج الاستفتاء أظهرت ابتعادها عن الطريق الذي يوصلها إلى أوروبا.

.. ويعيدنا عن ذلك الحلم الأوروبي، الذي أصبح بعيد المنال، يرى **مؤيدو الرئيس** أن التعديلات التي تم إقرارها في الاستفتاء ستفتح الطريق على صراعه لإصلاح ملف **الاقتصاد**، حيث تواجه تركيا حالياً العديد من المشكلات الاقتصادية، من بينها تعثر نموها الاقتصادي، الذي كان **الأردوغانيون**، يتباهون به، بعد نجاح زعيمهم «أردوغان» في تحويل بلادهم إلى **مركز اقتصادي** مهم، ودولة نشطة في مجال الصادرات، مع بلوغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.5 في المائة سنوياً.

.. ومنذ توليه رئاسة الحكومة التي أمضى فيها 11 عاماً، تمكنت حكومته من **السيطرة على معدلات التضخم**، ولم تكن هذه المهمة يسيرة على «أردوغان»، لكنه نجح فيها، رغم أنها كانت تعتبر عبئاً، في بلد شديد في التسعينيات من القرن الماضي **تضخماً** زاد معدل عن 100 في المائة!

.. لكن **الجحاح الاقتصادية** التي حققها تراجعت شيئاً فشيئاً، خلال الأعوام الماضية، وانخفضت **معدلاتها** منذ عام 2014، لتصل إلى 2.9 في المائة فقط، في حين ارتفعت نسبة البطالة إلى 10 في المائة، عدا وصول سعر صرف الليرة مقابل الدولار إلى أكثر من 360، بعدما كانت العملة الأمريكية لا يزيد صرفها عن 150 ليرة قبل سنوات!

.. ولعل **أبرز الكابح** التي حققها «أردوغان» في الاستفتاء الأخير، أنها ستسمح للرئيس **بالبقاء في منصبه** حتى عام 2029، في حال توفه المرتقب في **الانتخابات الرئاسية** المقررة في شهر نوفمبر 2019، ليتولى الرئاسة على قترئين كل واحدة منها لمدة 5 سنوات، في عملية تبدو في مظهرها، وأقول جوهراً، مشابهة للنظام الرئاسي الأمريكي أو الفرنسي.

.. ويرى **المتقنون** أن الصلحيات الواسعة التي تم إقرارها للرئيس لا يمكن اعتبارها «إصلاحات»، لأنها تفتقر إلى وجود ضوابط رقابية مشابهة لتلك المعتمدة في الأنظمة الرئاسية الغربية.

.. ونظراً للفرق الضئيل جداً بين **المؤيدين والعارضين**، الذي أظهرته نتائج الاستفتاء، يخوف المعارضون أن **يستغل «أردوغان» السلطات**، التي تمت الموافقة الشعبية عليها لصالحه، لترسيخ حكم الفرد الواحد، وتعزيز سلطاته المطلقة أكثر من أي وقت مضى، مما يجعله لا يقل في سلطته عن **سلاطين الامبراطورية العثمانية**!

.. ويعتقدون أن النظام الرئاسي في دول الغرب يتم خلاله مراقبة أداء الرئيس وتقييمه وتوقيمه عبر المؤسسات الرقابية الفعالة، المتمثلة في البرلمان والصحافة الحرة، بعكس تركيا التي تقبع حالياً في المرتبة 151 من 180 دولة مدرجة على سلم الدول المتقدمة للحريات، وفقاً لتقرير الحريات العالمية، استناداً إلى فصل أكثر من 140 ألف مواطن من أعمالهم منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة!

جاءت **نتائج الاستفتاء** على «الإصلاحات الدستورية» في تركيا، التي بلغت نسبتها (51.41)، واختار خلالها (25.157.025) من المشاركين كلمة «نعم»، لتعزز صلحيات رئيس جمهوريتها «**رجب طيب أردوغان**»، الذي كاد يهبط السلطة في بلاده ليلة السادس عشر من يوليو الماضي، مع وقوع الانقلاب الفاشل ضده، لكنه تحول الآن إلى **زعيم تاريخي**، لا يجاربه أحد في صلحياته الشاسعة، ولا سلطاته الواسعة! ولم يسبق للجمهورية التركية أن هيمن على مفاصلها رئيس قوي بقوة رئيسها الحالي، منذ عهد مؤسس جمهوريتها الألمانية «مصطفى كمال أتاتورك»، حيث أصبح «أردوغان» أقوى رئيس تشبهه تركيا منذ أيامها الاتاتورية!

.. ويستمد الرئيس رجب طيب أردوغان قوته من **إصلاحاته الاقتصادية** الكبيرة، ومن قاعدته الشعبية الكبيرة، المنتشرة في ربوع بلاده، باستثناء عاصمتها «أنقرة»، ومدينة «اسطنبول» اللتين لا يخطئ فيهما بشعبية واسعة!

.. لكن **الرئيس القوي**، يستمد رواده الشعبية التي تمدد بالشرعية من المن البيعية، الرابضة فوق هضبة «الاناضول»، التي تقدر مساحتها بـ 500.000 كم مربع، وتشكل 97% من مساحة البلاد، ويسمونها باللغة الإنجريتية «أناتوليا»، ومعناها «الشرق» أو مكان شروق الشمس، حيث الهواء الذي يعنث القلب ويروح عن النفس.. .. وهناك في الأرياف الممتدة، توجد «**أيار انصوات الانصاحية**»، المؤيدة له، التي لا تقل في قيمتها الاستراتيجية عن الأبار النفطية، في دول الخليج، وهي التي تغذيه بالدعم «الجوسني» اللازم لخوض عمليات الاقتراع الديمقراطي، حيث يحظى هناك بشعبية جارفة مع حزبه المنسب «**العدالة والتنمية**»، الذي قام بتأسيسه في أغسطس عام 2001، بمشاركة رفيق دربه السياسي «**عبدالله غل**» رئيس الجمهورية السابق، وزير خارجيتها الأسبق.

.. ويمكن القول إن نتائج الاستفتاء الأخير، التي تم خلالها التصويت على حزمة أو سلة ضمت 18 **تعديلاً على الدستور**، مهدت الطريق لأردوغان لإحداث أكبر تغيير جزري في النظام السياسي لبلاده، في تاريخها المعاصر، حيث سيتم بموجبه تغيير نظام الحكم الأساسي، ليتحول إلى نظام **رئاسي**، بدلاً من البرلماني، بحيث تركت السلطات وتعزز الصلحيات في قبضة رئيس الجمهورية.

.. وهو المنصب الذي كان شرفياً، وفقاً للمفهوم التركي الحالي، ولا أقول الحالي، المعتمد منذ 1980، بعدما تم تفصيله في عهد الجنرال «كنغان إيفرين» قائد الانقلاب العسكري آنذاك.

.. ولأنه لا شيء في «**تركيا أردوغانية**»، يعجب الغرب، يرى الأوروبيون أن نتائج الاستفتاء التقاربية بين الفراق، **حجم الانضمام الحاد** في المجتمع التركي، حيث بلغت نسبة الذين اختاروا كلمة «نعم» (48.59)، ووصل عددهم إلى (23.77.091)، وكان **الانتخابات الرئاسية** الأخيرة في الولايات المتحدة، لم تظهر **اتساقاً تاماً في المجتمع الأمريكي**، بين المؤيدين للرئيس **ترامب**، والمؤيدين لمنافسته **كلينتون**!

.. وكذلك حال المجتمع الفرنسي المنقسم حالياً، بل المقسم، في مواقفه السياسية بين مرشحي الاستحقاق الانتخابي الرئاسي، وعلى شاكلة ذلك **الانقسام السائد**، تسير ألمانيا باتجاه استيفانها المرشحة، التي من المؤكد أنها ستقسم مجتمعها إلى عدة أقسام، بين اليمين واليسار!

.. ولا جدال في أنه من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف في الآراء الشخصية، **وانقسام في المواقف السياسية**، قبل وبعد أي عملية تصويتية، بين المؤيدين والعارضين، المؤيدين والرافضين، ولا يخرج **المشهد التركي** عن ذلك السياق أو السياق العام.

.. ويرى **مؤيدو** «الإصلاحات الدستورية» في تركيا، أن الصلحيات الممنوحة لصالح الرئيس، والتي تم إقرارها، ستمنحه مزيداً من الفاعلية، والقوة والقدرة على **صناعة القرار**.

.. كما أنها ستساهم في **تجنيب حكومته** التي سيتولى رئاستها، بعد إلغاء منصب رئيس الوزراء، **إكثبات تشكيل الائتلافات الحكومية**، التي كانت تعطلها عن أداء أعمالها على أكمل وجه، وتعرقها عن تنفيذ خططها الطموحة.

.. ومن شأن منح رئيس الجمهورية إدارة ملفات **السلطة التنفيذية**، بعد إلغاء منصب رئيس الحكومة، تسهيل خاذاة القرار، لمواجهة الكثير من التحديات، وتسريع إنجاز الملفات، وفي مقدمتها «**المنع الأمني**»، الذي صار يشكل تهديماً خطراً أكثر من أي وقت مضى، بعد تعرض البلاد لعملية **إرهابية**، وإلى أكثر من عملية إرهابية.

.. وليس أقل أهمية من هذا اللبس، تواجبه تركيا ملبأ بالغ التعقيد، عزوانه توتر علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً بعد **الأزمة** التي نشبت بينها وبين هولندا، بسبب منحها وزير الخارجية التركي «مولود تشاوش أوفلو»، من الدعاية للاستفتاء بين الأتراك اللقيصين هناك، بالإضافة إلى عدم استقرار العلاقات، ولا أقول استمرارها مع «حكومتنا».

